الفصل الأول

الديمقراطية في الفكر السياسي السوداني
البدايات والنشأة

لقد أنجز البريطانيون عملية إعادة احتلال السودان بنجاح. ولكن المسألة التي سرعان ما حيرتهم، وظلت دون حل هي: ماذا يُعمل به؟ من البديهي أنه لن يترك لحاله لأن ذلك سيظهر أن الحملة والنجاح الذي حققته بريطانيا كان ضربا من العبث. كما كان مثل هذا القرار سيترك مصر مرة أخرى بدون حماية وفي خطر. أولا من ناحية أمن حدودها الجنوبية، وثانيا من عدم تأمين احتياجاتها المائية التي لا يمكن أن تعيش بدونها، وربما أدى ذلك لاحتمال إعادة غزو السودان مستقبلا. (ماكمايكل، 2006: 95) وينقل قول (مكي شبيكة) عن سياسة بريطانيا في السودان للفترة السابقة لتدشين نظام الحكم الثنائي: "الحقيقة التي تبرز بجلاء من دراسة سياسة بريطانيا في السودان هي أن مسألة السودان اعتبرت طوال الوقت ثانوية للمسألة المصرية". (المصدر السابق، ص107). ويعلّق على هذا الاستنتاج بأنه صحيح بالنسبة للفترة الانتقالية وليس صحيحا بالنسبة لفترة نصف القرن الذي تلى تلك الحقبة الزمنية. فقد أصبحت "مصلحة السودان نفسه هي الغالبة، مع المحافظة التامة على حقوق مصر".

جاء في تقرير كتشنر السنوي الصادر في عام 1899 أي مباشرة عقب توقيع اتفاقية الحكم الثنائي، ما يلي:

1- إن ما قام به الدراويش من استئصال كلي لنظام الحكم القديم قد هيأ الفرصة لبدء إدارة جديدة أكثر انسجاما مع حاجات السودان.

2- إن القوانين والأنظمة الضرورية ستدرس بدقة وتصدر بحسب الحاجة إليها، ولكن يجب ألا ننظر إلى سن القوانين ونشرها فقط من أجل تحسين البلد ومن أجل الحكم الصالح له.

3- إن المهمة التي أمامنا جميعا، وخصوصا المدراء والمفتشين، أن نكسب ثقة الشعب، وننمي موارده، ونرفعه إلى مستوي أعلي. (المرجع السابق، ص 109).

من الواضح أن السياسة البريطانية عملت على بناء الثقة مع القيادات التقليدية السودانية وهذا يعني بالضرورة ضمان ولاء غالبية السودانيين خاصة في الشمال، وبين المسلمين تحديدا. ونجح البريطانيون في الإمساك بالقيمة السياسية والاجتماعية التي تجذب وتقنع السودانيين وهي العدل أو العدالة. وهذا المبدأ في الحكم والإدارة ليس بالضرورة أن يكون مشروطا بالديمقراطية أو الشورى، ويكفي أي قدر من المشاركة في الوقت الراهن. وقد فطن (كتشنر) إلى هذا المفتاح السري لقلوب السودانيين؛ ولذلك نصح الإداريين في تقريره سابق الذكر، قائلا: "عليكم من أجل إقامة العدل في المديريات أن تكونوا حريصين جدا على أن تروا التمسك بالصيغ القانونية يجري تماما كما وضعت، وذلك كي تلقي المحاكم المعينة احتراما تاما. وعليكم أن تحاولوا بالتحري الدقيق الذي تقوم به المحاكم في القضايا المعروضة عليها، الإيحاء إلى الشعب بالثقة المطلقة بأنه قد أعطي عدالة حقيقية." (نفس المصدر السابق).

كانت الحرب العالمية الأولى لحظة حاسمة في علاقة القيادات التقليدية الشمالية مع الإدارة البريطانية والتي سعت لتحييدها أو كسبها للمعسكر المضاد لتركيا وألمانيا. وكانت بريطانيا تخشي أن يكون للدين الواحد أثره في انحياز الزعماء السودانيين لدولة الخلافة الإسلامية. ولكنهم أعلنوا تأييدهم الصريح لبريطانيا باعتبارها "الصديقة الحامية للإسلام" حسب ونجت. وقد أرسل الزعماء الدينيون، والفقهاء، وشيوخ القبائل، والأعيان رسائل التأييد والولاء للحاكم العام معربين عن مساندة بريطانيا، واستنكار إعلان تركيا الحرب عليها. وقد جمع (ونجت) هذه الرسائل في كتاب اشتهر باسم (سفر الولاء). وقد تكون -لاحقا- أغلب الوفد الذي زار لندن لتهنئة الملك بالنصر، من بين أصحاب هذه الرسائل.

لقد افتقد السودانيون العدل لفترات طويلة، فهم لم يعرفوه طوال عهود الحكم التركي ولا

تحت حكم الخليفة عبد الله (1885–1898). كان شوقهم للعدالة أقوي منه للحرية الكاملة والديمقراطية. ويحتمل أن يكونوا قد تبنوا –ضمنيا– نظرية "المستبد العادل" مع تحويرها إلى "المستعمر العادل". وقد كان هذا المبدأ هو محور "سفر الولاء" والذي مثل المانيفستو السياسي للقوى التقليدية التي تصدت لقيادة البلاد. فقد وقع العلماء والمشائخ والأعيان في المدن الثلاث، الذين دعاهم الحاكم العام في 6 نوفمبر 1914 على وثيقة ولاء وتأييد. وقد انضم للتوقيع أعيان العاصمة الذين لم يحضروا اللقاء، ونحا نحوهم زعماء العشائر وأعيان الأقاليم. وقد جاء في نص سفر الولاء الذي نشرته صحيفة (السودان) ما يلي:

"حكومتنا العادلة التي لم ير الإسلام والمسلمون منها إلا كل خير ديني ودنيوي، وجميعنا في استياء من قيام تركيا في هذه الحرب التي نتبرأ منها فانه لا مصلحة فيها للمسلمين بوجه من الوجوه (...) دولة العدل والشرف على سائر رعاياها في جميع أنحاء المعمورة وخصوصا في السودان بعد أن خلصته من المظالم والاستبداد، وسهلت لنا طرق الحج وزيارة قبر النبي".

ولا تفوت الموالون فرصة إدانة النظم السابقة التي حكمت السودان:

"إننا قد شاهدنا عيانا ما كان وجري فيما سلف مدة الأتراك من الجور والفجور والاستبداد في الأحكام بدوام الظلم والتنكيل والتمثيل والسجن والقلاقل والإهلاك والإهانة (...) نعلن إخلاصنا ومشاركتنا لدولة بريطانيا العظمى المحبوبة في كل ما يكدّر صفاءها وهي دولة العدل التي خلصت عموم السودان من مشقات العذاب وأتعاب العهد الماضي وصرنا بفضل حمايتها راتعين في بحبوحة الأمن". ويضيف: "تركيا التي حاربنا ظلمها من قبلكم(...) تقلبت علينا أدوار كثيرة وحكمنا الأتراك والدروايش وغيرهم، ولم نجد عدلا ما مثل ولاة أمورنا الانجليز الحاضرين الوفيين العاملين. نرفع لحكومتنا العادلة ولاءنا وإخلاصنا قلبا وقالبا، إذ لم نر منها سوى احترام ديننا وتعمير مساجدنا وتوظيف العلماء لتعليم وتوظيف القضاة الشرعيين للفصل في أمورنا بموجب الشريعة المحمدية، وتشييد المدارس لتربية أولادنا وتعليمهم، وتسهيل طرق الحج والزيارة النبوية، ونشر العدل والأمان في جميع بلادنا وحسن معاملتنا". (شبيكة، ص1–472).

بالتأكيد سوف يستغرب أي شخص عاقل حين يطلع على هذا التمجيد والتأييد من

قيادات شعب كان قبل سنوات قليلة يجاهد الاستعمار، ويسعي لتحرير شعوب المنطقة المسلمة كلها وليس السودان فقط. ولم ترد كلمة حرية، أو تحرر، أو استقلال، مطلقا في هذا البيان. ولم يربطوا أو يشترطوا تأييد بريطانيا في الحرب مقابل تقرير المصير أو الحكم الذاتي مثلا في حالة الانتصار. ومن الجلي أن السودان وقع في براثن قوى قبلية ودينية وتجارية ممعنة في المحافظة والتخلف، وسوف تسيطر على مقدرات البلاد وعقل شعبه، لسنوات طويلة قادمة. لذلك، من المبالغة والشطط الترويج لأسطورة أن السودانيين ديموقراطيين بطبعهم أو بالفطرة. وترجع هذه الفكرة لحياة البداوة المعممة في السودان تاريخا والتي تضيق ذرعا بالقيود الاجتماعية والتنظيم المفروض من الخارج. فقد سادت روح الانطلاق وحرية لا تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، لأن الاقتتال كثيرا ما ساد علاقات القبيلة والفرد. لذلك، لم تكن الديمقراطية أو الحرية المشتركة وقبول الآخر هي الأولي في سلم القيم السودانية. إذ تحتل قيم الشجاعة، والكرم، والتدين مكانة متقدمة على الحرية والديمقراطية. واختصر الديمقراطية – إجرائيا – في التشاور، والحوار، وقبول الآخر، وممارسة النقد والنقد الذاتي.

وفي العلاقة مع الحاكم – وطنيا أو أجنبيا – يظل مطلب العدل هو الأهم وله الأولوية. وهذا ما عبر عنه خطاب السيد على الميرغني أمام الملك جورج أثناء زيارة وفد الأعيان السوداني إلى لندن في يوليو 1919، والذي جاء فيه:

"إن العدل هو الذي ألف بين مختلف أجزاء إمبراطوريتكم العظيمة. والعدل هو أساس مملكتكم (...) إن روح العدالة والسلام التي سادت كل أرجاء السودان خلال كل تلك السنوات، زيادة على اهتمام حكومة جلالتكم بتقدم السودان والتضحيات التي قدمت لتحسين حالته المادية والمعنوية، واعتبار شعب السودان من رعايا الإمبراطورية، قد ملأ قلوبنا بالكبرياء والإخلاص والحب لجلالتكم. (...) لذلك نرفع أيدينا ضارعين إلى الله العلي القدير أن يمنح جلالتكم السعادة وطول العمر، وأن يحفظ بريطانيا العظمي حاملة لواء الحرية والمدنية في العالم. فليرفرف العلم البريطاني طويلا على السودان جالبا له السلام والطمأنينة ومحققا تقدمه حتى يأخذ مكانه بين أعضاء الإمبراطورية في القريب العاجل." (حسن عابدين، ص91).

لم يخرج خطاب السيد عبد الرحمن المهدي عن نفس الموقف والولاء، والذي يختمه

بالقول: "كما أن كل أهل السودان يعلمون بما تقدمه الحكومة البريطانية للسودان، ويودون أن تستمر تلك الحكومة في عملها من اجل تطور السودان إلى أن يبلغ المستوي الذي يتمناه بين أمم العالم المتحضر". (نفس المصدر السابق) ومن الواضح أن الأولوية في الأجندة الوطنية السودانية صارت للاستقرار، والأمن، والعدل. فهذا ابن الرجل الذي قاد ثورة دينية كان مداها العالم الإسلامي جميعا؛ ينشد تطور السودان على يد المستعمر. فمن الواضح أن الزعماء الدينيين السودانيين لم تعد لديهم –آنذاك– رؤية وطنية أو إسلامية أصولية لواقع ومستقبل السودان. ولذلك، سمحوا للبريطانيين ممارسة النظرية المبررة للاستعمار أي الخاصة بتحضير المستعمرات واعتبار ذلك "عبء الرجل الأبيض" (White man's burden). وقد بارك السيدان ومجمل القوى التقليدية الوجود الاستعمار، وتمنوا استمراره حتى تتحقق أهداف التطور والعدل. وقد كسب البريطانيون معركة التنافس مع الشريك المصري بصورة حاسمة مع الانحياز السوداني الواضح بالذات من قبل القوى التقليدية وهي ذات الوزن والتأثير الحقيقيين.

كان من المفترض أن تثير الانتفاضة الوطنية في مصر بعض التململ أو التعاطف في السودان؛ ولكن من الواضح أن الكتلة المؤثرة قد حسمت أمرها نهائيا. فقد تلقي حاكم السودان العام الرسالة التالية:

"نرجو أن تنقلوا إلى سعادة المندوب السامي في مصر وإلى حكومة صاحبة الجلالة في لندن ما يلي: نقرأ يوميا الأنباء الواردة في الصحف المصرية عن التظاهرات التي جرت في مصر ضد السلطات البريطانية هناك، وعن مطالبة المصريين الاحتلال البريطاني بمغادرة وادي النيل. وقد كنا دائما واثقين بأنه بالمشورة الحكيمة التي يسديها الموظفون البريطانيون في مصر والموظفون المصريون سوف تتم تسوية كل شيء بصورة مرضية. ولكي لا يتصل شيء بمسامع السلطات البريطانية في مصر، فنحن الموقعين أدناه، بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن جميع سكان السودان قد بادرنا إلى الإعراب للحكومة البريطانية عما يلي:

أولا: أننا شاكرون جدا كل ما فعله الموظفون البريطانيون في السودان لخير السودان مما قد أدي إلى تقدم البلد ورقيه.

ثانيا: أن ولاءنا وإخلاصنا العظيمين للحكومة البريطانية لا يمكن تغييرهما.

ثالثا: تأكيدنا الخالص والتام على أنه لا يد لنا في الحركة القائمة الآن في مصر أو علاقة لنا بها، وعلي أن الحركة لا تتفق مع رغائبنا. (مدثر عبد الرحيم، 1971:88).

هذا وقد حمل الكتاب توقيعات السادة: على الميرغني، عبد الرحمن المهدي، الطيب هاشم مفتي السودان، أبو القاسم أحمد هاشم – رئيس مجلس العلماء، إسماعيل الأزهري – القاضي الأكبر دارفور، ميرغني السيد المكي – رئيس الطريقة الإسماعيلية في السودان. وهي بتاريخ 1919/4/23. وبعد ذلك بحوالي شهرين ونيف، غادر وفد منهم لتهنئة الملك جورج بالنصر.

شهدت هذه الفترة زخما يصل حد الحملة الإعلامية المنظمة لتأكيد الولاء لبريطانيا والابتعاد عن مصر. وحاولت النخبة التقليدية عدم استفزاز مصر، لذلك حرصوا على استدراك وتوضيح الموقف بحيث لا يوحي بالعداء والجفوة. وقد سمح للزعماء الدينيين بإصدار أول صحيفة سياسية هي (الحضارة) أو (حضارة السودان) وقد رأس تحريرها (حسين شريف). وقد امتلك قدرات عظيمة في اللغة وصياغة الأفكار. ومن هنا تميز بتقديم تحليل منطقي ووطني – حسب مقتضيات المرحلة – لمستقبل ثنائية الحكم. فقد كان مدخله لعرض المطلب، شديد السلاسة، حين يكتب: "توحيد التابعية السياسية أو مستودع الأمنية القومية كما تعبر عنها المبادئ الوطنية الحديثة أمر جوهري في سياسة الممالك وإدارة البلدان. أما كوننا كذلك في الأولي فلأن القواعد الأولية في فن الحكم والفروض المعينة على أربابه أن يسعوا في توثيق رابطة الألفة بين أفراد الأمة ويشركوا بينهم في المصالح العامة حتى يشعروا جميعا أنهم تحت راية واحدة وأبناء أمة واحدة يزودون عن حياضها ويدرأون كل ما يؤول إلى إضعافها أو شتاتها، واني يتأتي لهم القيام بهذا الواجب مادامت الأغراض المتباينة تتنازعهم، والمصالح المتضاربة تتقاسمهم، وما دام كل منهم يدعو إلى تأييد الفريق الذي يمثله ويقوم بتنفيذ سياسته عنه." (ص40–41).

يواصل حديثه عن الأمم التي قضي عليها قصورها الاجتماعي أو ضعفها الحربي أن تتبع غيرها أو تخضع لسواها. وهذا يتطلب أن يتولى أمرها سلطة واحدة قادرة لا سلطتان ولا سيادتان. وكأنه يريد أن يقول كفاها شر الاستعمار ثم بعد ذلك تحكمها دولتان ويقصد حالة السودان تحت الحكم الثنائي. ونظرا لأن السودان ليس مؤهلا لحكم ذاته، كما أن المصريين

رغم تقدمهم النسبي مقارنة بمحيطهم، إلا أنهم لم يتمرسوا في الحكم الراشد. ويختم بالقول: "فلم يبق لنا إلا باب واحد وهو الانجليز، وهؤلاء لا يسع أحد أن ينكر أنهم أكفأ من أدار دفة وساس أمة وأقدر من يخضع هواه لسلطان الحق ويوفق بين منازع السيطرة ومبادئ العدل على قدر ما تسعه الطاقة البشرية ويتسع لدولة فاتحة وأمة مستعمرة". (ص44). ويقف مع هذا الخيار رغم أن الدين يجمعنا بالمصريين ولكنه لا يكفي لتكوين قومية واحدة.

يلاحظ توقفه عند مبادئ العدل كميزة للحكم البريطاني. وهذا قاده إلى الإعجاب بالتجربة الغربية كلها. ونجد لأول مرة ذكر لكلمة "ديمقراطية" عند كاتب سوداني: "وأنه ليجدر بنا أن لا نمر على أخبار الشعوب الغربية في أحوالها الداخلية ونزعاتها القومية وحرياتها التعبيرية وتكويناتها الديمقراطية مرور الغافل المعرض أو المتفكه المتسلي بل ننظر فيها بعين العبرة والعظة ونستخلص منها صورة تنطبق على حالنا واستعدادنا فنتخذها إماما وقدوة". (ص17).

حاولت (الحضارة) التصدي لأي رأي يظهر فيه التعاطف مع مصر والعداء لبريطانيا. وقد تبنت كل الكتابات والمواقف التي تخدم توجه القيادة الدينية المحافظة والدفاع عنها في كل سانحة. ونقرأ في (حضارة السودان) بتاريخ 26 أكتوبر 1921 ردا على مقالة نشرها احد السودانيين (السيد محمد خير) في جريدة الأهرام تحت عنوان "حياة مصر السودان وحياة السودان مصر" يقول الرد وهو موجه لمدير المخابرات وموقع من كبار رجال الدين:

صاحب السعادة مدير المخابرات المحترم

رأينا في العدد من جريدة الأهرام الصادرة في 28 سبتمبر 1921 تحت عنوان حياة مصر السودان وحياة السودان مصر بإمضاء السيد محمد خير سوداني وطني برفاعة "فإن هذا الشخص لم يكن له وجود برفاعة كلية، وهو اسم شخص مكذوب، وجميع ما ذكر في المقالة فهو محض كذب، لم يصدر من سوداني وطني، فان جميع الأمة السودانية قد ارتبطت بالحكومة الحاضرة (الانجليزية) الرشيدة ارتباطا حقيقيا بالقلب والقالب، بصداقة وإخلاص، ونقدرها قدرها بحيث لا نبغي بها بدلا، لما هو شاهد بعين اليقين، من جلب المنافع ودفع المضار، وتعمير البلاد، وتأمين الطرق وعمارة

المساجد، وبث العلوم الدينية، ونشر المعارف بترتيب العلماء ومساعدتهم بالمرتبات التي أراحتهم، وتشييد الجوامع والمدارس في عموم البلاد حتى أن أبناء الوطن صاروا في تقدم باهر، ونجاح ظاهر، مع إعطاء الحرية التامة لرجال المحاكم الشرعية في المحاكم والأحكام بالشرع المحمدي. وبالجملة فإنها حكومة رشيدة ساهرة بالسعي في كل ما يفيد الوطن وأبناءه. فبلسان العموم نقدم الشكر الجزيل لحكومتنا، ونكذب هذه المقالة بجميع أجزائها تكذيبا تاما وفي الختام نرفع لسعادتكم لائق التحية والاحترام.

الطيب هاشم مفتي السودان
إسماعيل الأزهري مفتش المحاكم
أبو القاسم أحمد هاشم شيخ علماء السودان".

يحمل هذه الرد دلالات هامة خاصة بالأفكار التي يراد نشرها وتأكيدها، بالإضافة للقوى الاجتماعية التي تؤيد التعاون مع بريطانيا. فالأفكار محافظة وتقبل بالأمر الواقع وتخشي التغيير، وفضلت بريطانيا على مصر باعتبارها قادرة أكثر على تحقيق المطالب والتوقعات التي عددها الرد. ولكن حركة التاريخ لا تتوقف، فقد انبثقت قوى جديدة، هي التي أسماها (أحمد خير): طبقة الجيل الحديث في السودان. ويفسر هذا الوصف: "حديث في الترتيب الزمني، وحديث لأنه الجيل الذي نال قسطا من العلوم العصرية، ونال حظا أوفر من التدريب والصقل في دواوين الحكومة، وبدأ ينظر إلى الحياة وإلى المجتمع السوداني بمنظار عصري ويقدره تقديرا عصريا، هو مزيج من الثقافة الدينية السليمة، ومن الثقافة الأوربية الجارفة". (ص18–19). ومن الواضح أن الساحة السياسية لم تعد حكرا على ما يعتبر "علية" القوم المعتمدين على نسبهم، وأصولهم، وتوظيفهم لمواقعهم الدينية أو تحصيلهم التعليمي الديني، ووضعهم الاقتصادي. وعقب نهاية الحرب مباشرة، برزت ملامح معركة القوى التقليدية مع القوى الحديثة. ويلاحظ (بخيت): "وكان ذلك بداية لعهد سبق أن أضحي فيه الادعاء بالحق المقدس محل نظر. ولذلك ما لبثوا أن واجهوا النقد من جانب فئة جديدة من السياسيين الذين

لم يخضعوا للأشخاص، والذين اعتنقوا الأفكار السياسية المعاصرة تعبيرا عن حركة شعبية منظمة رافضة للأوضاع السائدة". (1987:26).

لم تعد (الحضارة) والزعماء التقليديون هم المتحدث الشرعي الوحيد باسم الشعب السوداني، كما أوحوا للبريطانيين. فقد سبق حاولت جماعة المدرسين بمدرسة أم درمان الابتدائية في عام 1914 تأسيس ناد يضم المتخرجين من المدارس السودانية. ولم تتحقق الفكرة بسبب ظروف الحرب، ولكن تأسس في صيف 1918 بمدينة أم درمان أول ناد للخريجين السودانيين، رغم أن رئيسه الفخري الأول كان بريطانيا، هو المستر سمبسون، مدير كلية غردون التذكارية. وترأسه حسين شريف (قبل مواقفه في الحضارة). وكان اهتمام الخريجين الثقافي في البداية منحصرا في الأدب وبالتحديد التراث الإسلامي. وهذا يعني أن الانتماء بدأ دينيا: لأمة الإسلام، ولم تتبلور الأحاسيس القومية: الانتماء لوطن، إلا لاحقا. ولكنهم كما لاحظ (أحمد خير) فقد تغير اهتمامهم بعد نهاية الحرب، يكتب:

"فما كادوا يطلعون على تعاليم الرئيس ولسون، التي ظهرت عقب الحرب الأولي وتمخضت عنها عصبة الأمم، حتى خيل إليهم أن العالم مقبل على فترة يقوم فيها القانون مقام الفوضى بين الجمعيات البشرية، ويحل الحق محل القوة، وخيل إليهم أيضا أن عصبة الأمم سوف تلتزم وتنفذ جميع المبادئ التي حواها ميثاقها، وما على الأمم المستضعفة إلا أن تعلن رأيها وتحدد مطالبه حتى تنهض العصبة وتنتصف لها من الأمة المعتدية". (ص23)

من الواضح أنه لم يعد الخريجون في عزلة عن العالم الخارجي ولكن أكثر التأثير جاء من مصر بل كانت نافذة السودان على الآخر. ومن الغريب أنه –مثلا– رغم وجود متعلمين سودانيين يجيدون اللغة الانجليزية إلا أنهم اعتمدوا على مدرسة (الديوان) المصرية في التعرف على اتجاهات النقد الأدبي. كان التأثير المصري في النواحي الثقافية والسياسية طاغيا على الساحة السودانية. وقد لعبت الصحافة المصرية والتعليم، دورا في تقوية هذا التأثير. ولم تكن الديمقراطية كفكرة وممارسة بعيدة عن هذا التأثير. أما فيما يخص المسألة السودانية أو مستقبل السودان، فيري أحد الباحثين غياب النظرة السياسية – الفكرية التي تربط السودانيين بالأفكار العصرية التي أصبحت متداولة عالميا. ويظهر ذلك عند مقارنة التناول البريطاني بالمصري. فقد حاول البريطانيون عند تناولهم المسألة السودانية أن يكون موقفهم منها "متفقا في الظاهر مع النظريات الدولية الحديثة مثل (حق تقرير المصير)، و(مصلحة

السودانيين وإرادتهم) تلك النظريات التي تنسجم مع الاتجاه الدولي ويسهل فهمها على الأوربيين ولظاهرها بريق يرضي غرور المتطلعين من الناشئة ويهيئ جوا ملائما للدفاع عنها". (أحمد خير، ص27).

أما الموقف المصري فقد كان بعيدا عن النظريات السياسية المشتغلة بتقرير المصير، والدولة الوطنية، والمشاركة الشعبية. ويكتب (أحمد خير) في ذلك: "أما المصريون فقد تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية – سواء في القضية المصرية أو في مسألة السودان التي صارت فيما بعد وحدة وادي النيل – فتناولوا الاحتلال البريطاني على أساس بطلانه وبطلان المعاهدات التي تمت في ظله". (نفس المصدر السابق) ويجادل المصريون من خلال المعاهدات الدولية، والبحوث التاريخية، وتصريحات المسئولين من ساسة ووزراء. فهو يري عدم جدوى مثل هذا الجدل لأن الاحتلال ليس له ما يبرره، والفيصل هو إرادة الشعوب فقط، حتى ولو قدم حيثيات مضادة. ويختم (خير) بالقول: "أما مسألة السودان فقد تكررت فيها الأخطاء واتخذ الساسة المصريون إزاءها أسلوبا يدل على أن اهتمامهم بها لا يزيد على ضمان حصول مصر لنصيب من ماء النيل يكفي طاقتها الزراعية. أما مستقبل القطرين في عالم التطور فأمر لم يوله الساسة المصريون، بالإجماع، أي اعتبار". (ص28)

بدأت إرهاصات الكيان الجديد في نشاطات متفرقة تكسر أجواء الصوت الأوحد الموالي لبريطانيا. ففي نوفمبر1920 أرسل شخص مجهول منشورا بتوقيع "ناصح صادق" ووزعه على نطاق واسع في العاصمة والأقاليم. وقد حذّر وانذر من سياسة "فرق تسُد" البريطانية، "ومجابهة القبيلة بالقبيلة والزعيم الديني بزعيم ديني آخر، والسوداني بالمصري، طالبا من الأمتين السودانية والمصرية توحيد جهودهما ضد المستعمر البريطاني والعمل على نيل الاستقلال." (بخيت، ص28). وهاجم جريدة (الحضارة) التي تخدم أهدافهم الظاهرة. كما أبدى أسفه العميق لاستخدام أسماء ثلاثة من الزعماء الدينيين المحترمين في جميع أنحاء البلاد. وتم تهريب مقالات مجهولة المصدر إلى مصر، تعبر عن مثل الآراء السابقة. (عبد الرحيم، ص92).

تكونت "جمعية الاتحاد السوداني" كأول شكل تنظيمي حديث وقد نشأت فكرتها عام 1921 وتحقق تنفيذها في منتصف1922. وكان مصدر هذه النخبة كلية غردون والحركة

الأدبية ونادي الخريجين، وصغار الكتبة والموظفين بالحكومة. وتكونت في شكل حلقات سرية كل منها عشرة أعضاء يمثلهم شخص واحد في المجلس الأعلى وكان الأعضاء المؤسسون هم الذين يسعون إلى جذب المشتركين إلى هذه الحلقات. وبينما تواصل الجمعية نشاطها السري، ظهرت "جمعية اللواء الأبيض" التي كانت تؤثر العمل العلني في إعمالها ضد الانجليز. وقد تحول عدد من أعضاء الجمعية إلى اللواء الأبيض مثل عبيد حاج الأمين والذي كان من مؤسسي جمعية الاتحاد السرية. وقد ضمت بالإضافة للفئات السابقة بعض العمال الفنيين وشيوخ القبائل وتجار القطاعي المتعلمين في المدن. (بخيت، 1987:39) وأُعلن رسميا عن تأسيس (جمعية اللواء الأبيض) في مطلع عام 1924 برئاسة (اليوزباشي على عبد للطيف) الذي أحيل إلى المعاش في عام 1922 بسبب اصطدامه بضابط بريطاني.

هذا وقد صار تاريخ الجمعية الحركي والسياسي معروفا وطرق كثيرا. ولكن يهمنا في هذا السياق البحث عن الأفكار الرئيسية للحركة ومدي صلتها بقضية الديموقراطية. فقد تميزت هذه الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بتغييرات دولية عميقة الآثار، وظهرت كثير من الأفكار الجديدة التي غيرت وجه العالم. فقد شهدت هذه الحقبة نتائج انتصار الثورة البلشفية في روسيا (1917) التي وقفت ضد كل أشكال الاستعمار والاستغلال. ثم كان إلغاء الخلافة (مارس 1924) وصعود كمال أتاتورك. وأقرت مصر دستور 1923، وكان العالم العربي يمور من نتائج اتفاقية سايكس بيكو (1916). وضمن هذه التحولات لم يكن من الممكن أن يظل السودان استثناءا خاصة وأن القبضة الاستعمارية قد ارتخت بعد استتباب الأمن في البلاد. ولكن جمعية اللواء الأبيض اهتمت باستنهاض الشعور الوطني ضد الاستعمار والمطالبة بالجلاء.

تربط بعض الآراء بين الجمعية ومصر. ولكن أعضاء الجمعية يؤكدون استقلاليتهم وان كانوا ينظرون إلى تطورات مصر السياسية. ففي منتصف مايو 1924 كتب على عبد اللطيف برقية احتجاج شديدة اللهجة للحاكم العام وللبرلمان المصري والمندوب السامي البريطاني في مصر، يحتج على موقف إنجلترة من القضية المصرية–السودانية ويؤيد سعد ووجهة نظره. ونشرت البرقية في الصحف المصرية وساعدت في تدفق العضوية على

الجمعية والتي أخذت في تنظيم المظاهرات وإرسال البرقيات. ولكن ظهرت بوادر انشقاق في الصف الوطني، وهذه ظاهرة سوف تلازم العمل السياسي بل ستميز عقلية وأساليب العمل السياسي حتى اليوم. وستعمل آليات التصنيف والاستقطاب والمواجهة والانشقاقات. فقد بدأ الانجليز في تلك الفترة بجمع عرائض مضادة للجمعية وقعها الموالون المؤيدين للسياسة الانجليزية القائلة بان السودان لا يريد مصر ويطلب الوصاية من إنجلترة. ومن ناحية أخرى، أعلن أعضاء الجمعية أنهم جمعوا توقيعات. ومن ثم بدأت سياسية بعيدة المدى لتأييد مصر في موقفها في المفاوضات التي كان يجريها سعد. وحاولوا توصيل العريضة إلى مصر، ولكنهم فشلوا في ذلك. وتطور العمل إلى إخراج المظاهرات لكي تعبر عن الشعور الساخط وتأييد الحركة الوطنية المصرية. وهذا يعني انتهاء السرية وضغطت الحكومة على الأعضاء – خاصة وان الكثيرين كانوا من الموظفين – وتراجع البعض وصمد آخرون.

وبالفعل خرجت أول مظاهرة في 23 يونيو 1924. وبعد ثورة 1924 سكنت الحركة الوطنية وتمكنت الإدارة البريطانية من تسيير أمور السودان بالطريقة التي تريدها. وانقطعت الصلات القوية مع الحركة الوطنية المصرية ولم يعد السودانيون يحسون بتعاطف مصري يشجعهم في تطوير الحركة الوطنية في السودان، وشعر المخلصون منهم بفقدان حقيقي وزاد من المرارة، وبالتالي الحقد على البريطانيين الذين استفردوا بالحكم بعد إجلاء المصريين. واعتبرت الإدارة البريطانية هؤلاء من المتطرفين وكان اغلبهم من صغار الموظفين والتجار والعمال الفنيين بالإضافة للمعلمين وبعض الطلاب. وصنفت في جانب آخر الوطنيين المعتدلين أو العناصر المعتدلة ومن بينهم عدد من الذين وقعوا على سفر الولاء وهم من الموظفين الكبار وضباط الجيش والقضاة الشرعيين وكبار التجار ورجال التعليم بالخرطوم وهيئة تدريس كلية غردون وقد تبنوا شعار السودان للسودانيين. وهكذا كان الانقسام إلى موالين وغير موالين، وتعرض غير الموالين إلى محاربة الحكومة والتضييق عليهم. وكان من السهل إلصاق تهمة التجسس والتعامل مع الحكومة، مما بث الشك والريبة بين النشطين وجعل العمل الجماعي صعبا. وكان فشل حركة 1924 فرصة للإدارة الانجليزية لكي تحكم قبضتها على البلاد. إذ بعد المحاكمات بدأت سياسة بعيدة المدى تهدف إلى وقف هذا التطور بالذات من خلال وقف التقدم في التعليم، إذ أغلقت مدرسة العرفاء التي كانت تخرج معلمي الأوليات وأغلق عدد من المدارس الأولية ولم تفتح مدرسة واحدة خلال عشر سنوات

ولم يواكب هذا النشاط والحراك أي مساهمات فكرية أو نظرية مرتبطة بالديمقراطية والحرية، فقد اكتفت بالعمل الجماهيري خاصة المظاهرات والمواكب وتقديم العرائض. ولذلك، حين يبحث المرء في أدبيات حركة بمثل هذه الشهرة، لا يجد لتلك المفاهيم أثرا، رغم موقع الحركة التاريخي. وإن كان البعض يري ضرورة وضع الحركة في سياقها فقط ولا نسقط عليها ظروفنا. ولكن في إطار ظرفها كان بالإمكان أن تكون أكثر نضجا لأنها قامت في بيئة عالمية مواتية. فقد كان لقادة حركة اللواء الأبيض فضل الريادة، وتقديم التضحيات، وكسر حاجز الخوف من جبروت المحتل.

انشغلت النخبة السودانية الحديثة والتي بدأت في التشكل مطلع عشرينيات القرن الماضي بقضية العلاقة مع الدولتين الحاكمتين على حسب تطوير أفكار مستقبلية خاصة بشكل الحكم والتطوير الاقتصادي أي التنمية الشاملة. وقد لازم هذا القصور الفكري القوى السياسية حتى اليوم. وكثيرا ما غاب عنا التفكير في مستوى ونوع الاهتمام بقضية الديمقراطية في السودان. ولذلك، يكون السؤال المنطقي عند تقييم وضعية الديمقراطية هو: هل كانت الديمقراطية هي الأولوية في أجندة الحركة الوطنية المصرية لينعكس ذلك على السودان؟ ويعود سبب طرح السؤال للتأثير القوي القادم من مصر، في تكوين الفكر السياسي السوداني مثلما هو الحال في الأدب مثلا. فقد كانت شعارات الجلاء والاستقلال التام أو الموت الزؤام، هي التي تملأ أذهان ووجدان النخبة المصرية والجماهير معا. ومع ثورة 1919 برز الاهتمام بالدستور في مصر، ولكن لم يكن لهذا التوجه الجديد أثره الواضح على السودانيين. وظل التأثير الفكري القادم من مصر، مقصورا على إيقاظ الحس الوطني العام مثل المطالبة بالاستقلال أو الإتحاد مع مصر. ولم يتطرق المهتمون بالشأن العام مباشرة لقضايا مثل الدستور، والديمقراطية، وشكل الحكم.

يمكن إجمال سقف برنامج حركة اللواء الأبيض في محتوي المقال الذي أرسله (علي عبد اللطيف) عام 1921 لجريدة (الحضارة) وسجن بسببه لمدة عام. ثم أصدره مع بعض زملائه في نشرة تحت عنوان: "مطالب الأمة". ومن أهم بنودها:

- زيادة التعليم.
- نزع احتكار السكر من يد الحكومة ووضعه في يد التجار.
- الوضع في مشروع الجزيرة.

- إسناد بعض الوظائف للسودانيين.

يري (أحمد خير) أنه مع التقدير المستحق، لابد من "أن نقرر أن من واجبات القيادة الشعبية أن ترسم للحركات القومية الحدود والاتجاهات، وتتحكم في تطورها حتى لا تخرج عن الخطة المرسومة". (ص51). فهو يري في مظاهرة طلاب المدرسة الحربية، والصدام المسلح، انحرافا في الحركة كلف الوطنيين كثيرا بسبب تصاعد القمع والتضييق على العمل السياسي العام. وهو بهذا لم يكن يطالب "الاعتدال" الذي يصل لدرجة الانتهازية والتنازل، ولكنه يري ضرورة حسن التقدير لحقيقة قدرات الذات. أما (مدثر عبد الرحيم) فيقف مع الرأي الذي يرجع الفشل إلى "الافتقار إلى المعرفة والي النضج السياسي العام لدي زعماء الحركة القومية والأفراد المشتركين فيها على السواء. ففي سبيل تعليم الجماهير وإعداد الزعماء لتنفيذ واجباتهم بصورة صحيحة كان من الضروري أن توجه كل الجهود فترة من الزمن إلى التعلم والتفكير الجاد. لذلك كان لابد من التشديد بصورة خاصة على دراسة السياسة الدولية وتاريخ الحركات القومية الأخرى. كما كان الواجب قبل كل شيء دراسة المجتمع السوداني دراسة وافية وعلمية". (ص100) وهذا ما فعلته جماعات القراءة والجمعيات الأدبية، جمعية واد مدني، وأبو روف، والهاشماب – الموردة. فقد اختطت الإدارة البريطانية سياسية قمعية قاسية أغلقت بها على الخريجين كل فرص التعبير والنشاط السياسي.

يلاحظ (محمد المكي إبراهيم) الغياب التام للرؤية الفكرية في هبة 1924 والتي لم تزودها نخبة اللواء الأبيض بأي غطاء فكري أو إيديولوجي واضح، وتركتها للتجربة والخطأ. ويكتب: "وبالرغم من أن ثورة 1924 كانت ثورة سياسية إلا أنها مع الأسف لا تقدم لنا بوضوح معطياتها الأساسية في الفكر السياسي. فقد ظلت إلى النهاية تسبح في جو من الضباب والتناقض في الفهم وفي أقوال الزعماء.. فبينما يقف على عبد اللطيف في الطرف الأقصى كرائد للقومية السودانية يقف بعض رفاقه في الطرف الآخر مع الدعوة العربية أو الدعوة الإسلامية". (ص70–71) وكان الشيء الوحيد الذي اتفقوا حوله هو رفض الاستعمار البريطاني وضرورة الدخول في علاقة خاصة مع مصر.

بواكير التكوين الفكري

كانت صدمة هزيمة انتفاضة 1924 قاسية وقوية على القوى الحديثة الصاعدة، وقد لا تقل على الهزيمة العسكرية على المهدية. ففي الحالتين تم القضاء على المقاومة، ومع أن التصدي لم يكن في مستوي دموية معركة كرري إلا أن الآثار والتداعيات غير المباشرة كانت أشد وقعا. فقد ساد اليأس والإحباط بين الفئات الاجتماعية السودانية المختلفة، وتنامت جفوة في العلاقة مع مصر مما سيعني ضعف التأثيرات الثقافية والسياسية القادمة من الشمال. ويصف (أحمد خير) أوضاع ما بعد الهزيمة: "وخيمت على البلاد ظلمة خرساء ويأس قاتل لا يتخللهما إشعاع من الأمل، أو وميض من النور يشف عن المستقبل. وانكشف المسرح عن انتصار ايجابي كامل للاستعمار الانجليزي في مصر والسودان. وأدركت حكومة السودان أن البلاد تجتاز فترة من الضعف والانحلال. فقررت أن تعجل ببرنامج استعماري، وفقا للسياسة التي تسير عليها الإمبراطورية في البلاد الأخرى." (ص55). ومن مظاهر هذه السياسة تزايد الاعتماد على القوى الطائفية والقبلية وهذا ما يفسر تزايد نفوذ الإدارة الأهلية وتقليل التعامل مع المتعلمين مع سوء المعاملة. وتقليص الصرف على التعليم وعدم فتح مدارس جديدة.

وقد روّج (محمد المكي إبراهيم) لتسمية: السنوات العجاف، والتي أرجعها لـ(عبدا لله على إبراهيم) ولكن كان (المحجوب) أول من استخدمها (موت دنيا، ص57)، لوصف الفترة الممتدة من 1924 حتى 1938. ولكن (إبراهيم) يري في نفس الوقت، في هذه السنوات، المرحلة الجنينية الثانية، باعتبار أن وثبة 1924 جاءت ببذور الفكر السياسي الأولي، والتي قضت عليها الهزيمة. (ص83). ولكن في حقيقة الأمر، برز الأدب ليحل مكان العمل السياسي، والجهد الفكري، والإبداع النظري. ويقول أصحاب (موت دنيا) في ذلك: "وإذا الأدب الرفيع وإذا الفن الجميل وسيلة إلى إيقاظ الشعور وخلق الوعي القومي، بعد أن كنا نتخذ هذا وذاك غاية لذاته لا وسيلة". (ص6). كما يؤكد (محمد المكي) تلك التحولات حين يقول: "لقد بدأت السنوات العجاف.. سنوات القحط والجدب والهزيمة التي انعدم خلالها كل تفكير سياسي وكل تحرك وطني كما انعدم بالضرورة كل نوع من النشاط العلمي الرائد وعاد

الفكر السوداني فكرا أدبيا مجردا مثلما كان قبل الوثبة". (ص82).

ويظل تساؤل الشاعر (توفيق صالح جبريل) قائما:

يقظة نفسية خمدت هل سيحيا ذلك الرمق؟

وسط هذا الهبوط الشامل اتجه الخريجون نحو أفكار جديدة، ومنابر مبتكرة. إذ ليس من طبيعة الوجود استمرار الفراغ، وقد ملأت فجوات النكسة والهزيمة جماعات القراءة بالإضافة لظهور الصحف والمجلات الثقافية، مثل: "السودان" و"النهضة" و"الفجر". وقد مهد وجود جماعات القراءة لهذه الإصدارات لأن المنتسبين لها هم في حقيقة الأمر كتاب المجلات وقراؤها. بدأت هذه الجماعات بصورة عفوية للاجتماع حول أهداف مشتركة هي التثقيف الذاتي وتبادل التجارب مع أقران يسعون لرفع مداركهم والتواصل مع عصرهم.

يقول (أحمد خير)، عن ظهور هذه الجماعات: "... ونشأت من جراء ذلك، في غير ما ضجة أو ضوضاء، جمعيات صغيرة قوامها زملاء الحي والحارة، ورفاق الفصل والمدرسة، وأبناء الديوان والمهنة الواحدة. نشأ بعضها للتمثيل وبعضها للمطالعة المشتركة والمراجعة، وأخرى للخطابة وقرض الشعر والمناظرات". (ص59). ويذهب بعيدا حتى يطلق عليها تسمية "مدارس فكرية". ولكن المهم في توصيفه أنه يعرّفنا بمصادر ثقافتهم ومجالات اهتمامهم: "وإن لزم أن نعترف بالفضل لذويه فإنما نسجله لجنود مجهولين من محترفي النقد الأدبي في انجلترا ومن هواته في مصر. فبإرشاد هؤلاء وبميل الفطرة السليمة، تتلمذ المثقفون السودانيون لرجال حرية الفكر والمدافعين عن حقوق الإنسان وكرامته. ولما كانت المناهج المدرسية لذلك العهد خلوا من مبادئ العلوم التجريبية تعذر عليهم تناول المؤلفات المتعمقة في العلوم، ومع ذلك استطاعوا أن يرافقوا دارون ويستمعوا لفرويد، بمساعدة ما ينشر عنهم من اللمحات القصيرة في الصحافة المصرية". (ص60). وكانت جريدة (السياسة) اليومية وعددها الأسبوعي، هما المصدر الأساسي رغم غلبة الميل سياسيا لحزب (الوفد).

يكتب (خالد الكد) بتفصيل أكثر عن اتجاهات الجماعات الفكرية، خاصة الأبروفيين. فقد تحولوا أكثر إلى الأدب الانجليزي، ويرجع ذلك لسببين، الأول: تأثرهم بالترجمات التي كان يقوم بها سلامة موسي ذو الميول نحو الفكر الليبرالي والاشتراكي. لذلك حاولوا قراءة أصول هذه الترجمات. والسبب الثاني يعود لحدوث تغيير في الإدارة البريطانية تجاه التعليم

والأفندية المتعلمين. (ص151). ويؤكد على غلبة تأثير الفكر الفابي عليهم. فهي حركة ميالة أكثر للإصلاح وعدم المواجهة المباشرة والعنيفة. فالاسم يرجع للقائد الروماني (فابيوس) الذي يكسب معاركه بالصبر وطول الحصار بلا مواجهة مباشرة. فهم إصلاحيون وغير جماهيريين لا يتصلون مباشرة بـ"الغوغاء" مع أن رسالتهم هي تعليم الشعب. ويستشهد بقول أحدهم – حسن أحمد عثمان: "مثقفو أبي روف، على الأقل، مجموعة مناسبة لقيادة الجماهير في المعارك السياسية والتي تحتاج إلى قدر كبير من الديماجوجية والبلاغة". (ص153) وتأثروا بأفكار الفابية حول ضرورة التغيير الاجتماعي والاقتصادي مع تفادي ما أسموه "الغوغائية والتقعر". (ص161). وهنا يصبح التعليم مطلوبا بهدف الوصول إلى مثل أخلاقية عليا وتحقيق المساواة. ومن الملاحظ أن هذا الطريق نحو الاشتراكية يخلو تماما من فكرة الصراع الطبقي. وكان مصدرهم الأساسي مطبوعات "نادي الكتاب اليساري" (The Left Book Club). وأعجبوا بكتابات: جورج برنارد شو، وسيدني ويب، وهارولد لاسكي، و"تاريخ حياة نهرو".

تصارعت هذه المجموعات فكريا مما أثري الحياة العامة وأنقذها من الركود والموات. ولكن لم تكن الديمقراطية هي القضية الأولى، فقد كان الخريجون مهمومين بمسألة رأوها الأكثر إلحاحا. فقد دارت معاركهم الفكرية حول الهوية أو الذاتية، أو القومية السودانية. فقد وجدوا أنفسهم في معسكرين متواجهين، الأول يمثله الأبروفيون، والثاني يمثله جماعة الموردة –الهاشماب– الفجر (تطلق عليها التسميات الثلاث). إذ ظل (الأبروفيون) –كما يقول (الكد) – بالرغم من أفكارهم غير الناضجة عن الاشتراكية في ارتباك فيما يخص مسألة القومية السودانية. (ص154). فقد ركزوا على العنصر العروبي/الإسلامي في الهوية السودانية وهذا هو سبب اختلافهم مع جماعة الموردة – الهاشماب بالذات أولاد عشري: محمد وعبد الله، الذين يكتب أحدهم:

"الهوية السودانية هي مثال يجب أن نعمل لتحقيقه. يجب أن تنعكس في سياستنا، تعليمنا، أدبنا وثقافتنا. هي الخطوة الضرورية التي يجب أن نتخذها، قبل التحالف مع أي أمة، أو أن نمضي في طريقنا مع الأمم الأخرى للوصول للأممية". (محمد عشري الصديق، الفجر، 1 مارس1937).

ولم تنقذ الأبروفيين أفكارهم التقدمية في الاشتراكية والديمقراطية من الوقوع في شوفينية عربية جعلتهم ينظرون بتعال للجنوبيين والأفارقة عموما. ويكتب (حسن أحمد عثمان) في مذكراته عن هذا الموقف الأبروفي:

"الأفارقة شعب بدائي لا يستطيع تقرير مصيره بنفسه. على الرغم من قراءتهم وتأثرهم بالاشتراكية وبالرغم من مناداتهم بالمساواة الاقتصادية لغير العرب، وبالذات في جنوب السودان، إلا أنهم لم يشيروا أبدا للمساواة الثقافية والاجتماعية. يشيرون إليهم فقط باعتبارهم أفارقة بدائيين". (المصدر السابق، ص157).

قلل هذا الموقف من صدقية موقفهم الديمقراطي لغياب مفهوم المساواة كأساس للمشاركة الكاملة في السلطة والثروة، الشعار الذي يميز قوى الهامش الآن. وحاول (الأبروفيون) الخروج من هذا المأزق بتبني الحل الهندي لوجود بعض التشابه فيما يخص التنوع الثقافي. ولكن كان لا بد من تبيئة التجربة الهندية أي سودنتها. ولم يذهب (الأبروفيون) بعيدا بسبب افتقارهم للوضوح الفكري الذي ميّز الهنود، أمثال نهرو. ولكن يبدو أن الجماعتين اشتركتا في هذا القصور الفكري، لأنهما لم يتعديا مرحلة الشعارات الجديدة. وهذا ما جعل (نبلوك) يصل إلى الاستنتاج التالي:

"كانت الخلافات العقائدية بين الجماعتين مسألة لفظية أكثر منها مبدئية. وربما كانت جمعية أبوروف غنية بالخطابات المعادية للاستعمار وأكثر رغبة في إقامة علاقات مع مصر وأقرب للقومية العربية من مجموعة الفجر، إلا أن الأخيرة بالمقابل ربما كانت أكثر تفاؤلا بإمكانية أن يسمح الحكم الثنائي في النهاية بتحقيق حرية واستقلال السودان، وهذه القضية لم تشكل عقبة لا يمكن تجاوزها، فقد توثقت العلاقات داخل كل جمعية بسبب الصداقة والخبرة المشتركة والمناقشات أكثر منه بأي توجه عقائدي". (2006:184).

أما دور الصحف الثقافية، فقد ارتفعت أصوات متقدمة في فكرها وساعدت في تكوين جيل جديد حمل على عاتقه مهام مرحلة صعود الحركة الوطنية. ومن أهم شخصيات تلك الحقبة (عرفات محمد عبد الله) والذي برز كداعية للتجديد والنهضة، ويبشر في افتتاحية العدد الأول للفجر (2 يونيو 1934) بأنها منبر الدعوة للنهضة والإصلاح. ويقدم نفسه كأول تنويري ويقول حرفياً بان صحيفته تقوم (بنشر نور المعرفة وقشع سحب الجهالة) ويضيف

بأنها (تستمد مبدأها وصفتها من اسمها الذي أسميناها به، وآمالنا وطيدة في أنها ستكون فجراً صادقاً يتلوه صبح وضاح، ونهار مشرق. تنشر لسعة شمسه الشافية فتقضي على جراثيم الجهل والحقد والعصبية والتأخر والجمود. وتبعث فينا وفي أبنائنا وأحفادنا روحاً جديدة).

يعلن عرفات و"الفجر" بوضوح وحسم أن المعركة مع الرجعية والتخلف لا تعرف التوسط، لأن أصحاب المثل العليا لابد لهم من الكمال في سعيهم لغايتهم وحين يظهرون المهادنة والدفاع فهم يتنازلون. والمجتمع السوداني – حسب رؤية المجددين – ينقسم إلى فئة تضم (الشيوخ والكهول وشباباً إليهم في الروح أقرب) وفئة أخرى فيها: (الشباب المتوثب، الظامئة روحه إلى المخاطرة، المحل للعمل، والجانح إلى الخلق والابتكار ويحدد مهمتها في (هدم ما أصبح لا يتناسب مع الزمن وما هو أكثر صلاحية للبقاء). ومن الجانب الآخر تخندقت (الرجعية) داخل التقاليد والتاريخ والأخلاق لترد هجوم المجددين مبكراً، لكي تجبرهم على الدفاع وهذا أسلوب متبع حتى الآن، نجح في الحصول على تنازلات من المثقفين المجددين. ويكتب أحدهم تحت توقيع رجعي: (كلمات محفوظات من بعض ملحدي الأمم الخارجة على الأديان المتمردة على الأخلاق. وإلا فأين هي الرجعية التي ضايقتكم إلى هذا الحد وما هو الإصلاح الذي شرعتم فيه موقفنا حجرة عثرة في سبيله) ورغم أن ما تقدم كتب بداية الثلاثينيات إلا انه من الممكن أن تجد نفس الفكر اليوم في صحيفة سودانية. ويجد عرفات التشجيع من مستنيرين آخرين، إذ يحيى الأستاذ أحمد محمد صالح، المجلة، متسائلاً: أم تلك عصا من النور تضئ بها السبيل لقوم طال ليلهم وأحاط بهم الظلام من كل جانب فضلوا الطريق وسار الركب شوطاً بعيداً، وتخلفوا هم عن القافلة وتلفتوا إلى الدليل فأعوزهم الدليل؟) ويستخدم عرفات في ذلك الوقت نفس المصطلح المعاصر: التنوير الذهني أو الرياضة العقلية (عدد 24 أول أغسطس 1935). ويكتب في موضوع آخر: (بل لا تكون المجلة اسماً على مسمى ما لم تكن منبراً لكتابنا وشعرائنا يسمعون فيه أمتهم أصواتهم في التنوير والإصلاح) (عدد 6 يوم 16 أغسطس 1934).

اهتم عرفات بدور المثقف ومسؤوليته في بلد مثل السودان، في وقت مبكر، وهذا سؤال معاصر. وكان عرفات وزملاؤه يقسمون المجتمع إلى قلة ممتازة والدهماء أو أصحاب المثل العليا تجاه عامة الناس. وتهدف هذه الثنائية رغم النظرة الاستعلائية الظاهرة إلى تأكيد دور

مجموعة أو فئة في النهوض بوطن تغلب عليه ثلاثية تتكرر في كتابات ذلك الجيل. إذ يؤكد المثقفون المطالبة بمحاربة: الفقر والجهل والمرض، وكان هذا ميدان المعركة الوطنية ضد الاستعمار. وللمفارقة أن الاستقلال لم يقض على ثالوث التخلف الذي يتنامى حتى اليوم. وقد جاء هذا التقسيم بين الدهماء ونخبة ممتازة لكي يؤكد عبء ومسؤولية المثقفين أكثر مما يطالب بامتيازات ووضعية متفوقة. وقد قادت التطورات إلى أن تقود النخبة الحركة الوطنية ممثلة في مؤتمر الخريجين. وقد كان الخريجون هم الطليعة ولكنهم حين احتاجوا لتأييد (الدهماء) لجأوا إلى التعاون مع الطائفية لكي تكون جسرها في الوصول إلى الجماهير التي لم ترتبط بها (القلة الممتازة) مباشرة. فقد كانت تخاطب نفسها في أندية الخريجين والتي ظلت رغم دورها المقدر (جزر ثقافية وسط الأمية). لذا نفهم لماذا لم تتردد مفردات الشعب والجماهير، في كتابات عرفات والمحجوب ومعاصريهم. وفي هذا الصدد، لا نحاسبهم بمعطيات تاريخ مختلف، كما أننا لا نهمل التاريخ الممكن أي الذي لم يحدث وكانت له إمكانية الحدوث. لو كان من الممكن أن نطلق على هذا الاحتمال اسم التاريخ.

يقود الحديث السابق عن الدور المأمول للمثقفين إلى بيان الظروف التي أنتجتهم. فقد عمل المثقفون في ظروف صعبة، وسط محيط معاد؛ أو على الأقل غير مهيأ لتبني الأفكار التي أرادوا نشرها. فقد كان السودان في مستوى اقتصادي متدنٍ رغم محاولات الاستعمار استحداث مشروعات زراعية تساعد على تحسين الأوضاع. وظلت العلاقات الاجتماعية يغلب عليها طابع المجتمع البدوي والريفي البسيط. وهذا يعني بالضرورة أن الثقافة والفنون لم يتطورا كثيراً. لذلك وجد المثقفون السودانيون أنفسهم في غربة روحية وفكرية حقيقة. وقد اشتكى عرفات ورفاقه من السأم والملل ومحدودية الحياة وتدني نوعيتها. وهذا مظهر لصراع بين توق للتحديث وقوة التقليدية في مجالات الحياة والمجتمع. وتعتبر مقالة عرفات بعنوان (حياة الكفاف) عدد 4 أول يوليو 1934 نموذجاً جيداً لهذا الصراع.

يظهر عرفات إعجابه الواضح بالحضارة الغربية لذلك حفلت مقالاته بتمجيد بعض المفكرين الأوروبيين مثل فولتير ويقدم كارليل. ولكن هذا التغريب – لو صح التعبير – يدخل عرفات في تقييم محرج بين المفكر والسياسي. فبريطانيا جزء من الغرب الذي تمجده ولكنها في نفس الوقت تستعمر وطنه. ومع ذلك، امتلك عرفات شجاعة نادرة حين حاول إلا يتنافى

مع نفسه. فهو يتحدث عن غردون باشا كشهيد لأنه ببساطة مات مدافعاً عن مبادئ يؤمن بها. ورغم الموقف الوطني السوداني من غردون، فقد حاول عرفات أن ينظر إلى جوانب أخرى في شخصية غردون بطريقة مجردة وموضوعية قد تصدم الشعور القومي. كما أن عرفات كان على علاقة مع إداريين مثل ادوارد عطية الذي عمل في قلم المخابرات، ويبدو انه كان يجد تقارباً في فكره ومزاجه مع أمثال عطية أكثر مما يجده عند بعض مواطنيه غير المهتمين بالثقافة. وقد كان عطية مثقفاً ولكن وضعيته الرسمية جعلت التعامل معه مصدر شبه، يقول أحمد خير انه اقترب من الشباب، مستغلاً سلاح الأدب، والثقافة، والعلم والصداقة الفكرية، ولكن الكثيرين ابتعدوا عنه خشية الشبهات، فقد كان شعار الشباب (سوء الظن والابتعاد عن كل ما هو حكومي حتى يثبت العكس) (كفاح جيل، الطبعة الثالثة، 1991، ص72) أما عرفات فقد امتلك شجاعة أدبية للدفاع عن موقفه أمام رأي عام جارف ولم يخش العزلة أو الاتهامات.

عرفات عقلاني يكتب عن: كيف نستخدم عقولنا؟ لذلك كتب مبكراً عن الفلسفة مقالات منفصلة وحتى حين عالج موضوع: تمجيد الخالق، اعتبره قضية فلسفية وليس مجرد مسألة دينية. وأعتقد أن خلفية عرفات العائلية جعلته إنساناً غير مقيد بتربية دينية تقليدية تحرم عليه الاقتراب بحرية من الموضوعات الممنوعة. فقد كانت أسرته حديثة عهد بالإسلام أي من المسالمة الذين اعتنقوا الإسلام خلال المهدية. لذلك فهو لا يدعي الانتماء إلى أسرة عريقة في الدين سليلة الشيخ فلان أو علان، أي لا يلجأ إلى التدين الموروث تلقائياً لكي يسعفه في فهم وشرح الدين وربطه بالفلسفة. فهو يدعم إيمانه الجديد بالتأمل والثقافة المكتسبة ونفس الوضع نجده عند بعض قادة ثورة 1924 فأغلبهم لم يكن ينتمي إلى قبائل تدعي العراقة والأصالة، لذلك كان تفكيرهم وحركتهم أكثر حرية. مثل هذه الفئات التي لا يثقلها الموروث، هي أكثر قدرة على التجديد وقبول التغيير ثم إحداثه أيضاً.

لم أستطع فهم موقف عرفات من تعليم المرأة ومن المرأة عموماً. فهو رغم المواقف المجيدة الأخرى أبى إلا يكون محافظاً ورجعياً في هذه القضية الحيوية. فقد أبدى مبكراً موقفاً محافظاً تجاه تعليم المرأة (مجلة النهضة 18 أغسطس 1931). كذلك حديثه عن سفور الأخوات والزوجات، مع أنه يمكن أن يفهم لصالحه إذ أن المطالبين بالسفور لا يمارسون ذلك

داخل أسرهم رغم تأييدهم للسفور. وهو يربط الأخلاق – اختزالاً – في أحيان كثيرة بالعرض وشرف المرأة. وعلينا إلا نبالغ في إدانة موقف عرفات واضعين في الاعتبار فارق زمانه بالإضافة إلى أن موضوع المرأة يكشف عن صعوبة بينة في حقيقة تحرر المثقف الذي ينطلق بعيداً في كل القضايا ويتلجلج عندما يأتي الحديث عن المرأة. وبقيت منطقة حرية المرأة مظلمة داخل العقل الباطن للمثقف السوداني حتى اليوم. فالتقدمي الذي يبشر بالأممية والاشتراكية والبنيوية، يغدو شيخاً عتيقاً. عندما يصل إلى التحرر الفعلي للمرأة.

امتد اهتمام (الفجر) إلى مجالات لم تعرفها الكتابات السابقة المصطنعة والوعظية، ولأول مرة نجد من يكتب عن حرية الرأي، ومن يحدد الفرق بين العلم والفن والحياة، ويهتم بالمسرح والتمثيل. بالفعل، كان عرفات ورفقاؤه في مجموعة (الفجر) يعملون على تأسيس عصر نهضة سوداني Renaissance Age ولكن القدرات والظروف كانت أقل من العين البصيرة التي كانت ترى الحاجة الحقيقية لنهضة تسبق الاستقلال السياسي وجلاء المستعمرين.

نحو مؤتمر الخريجين

كانت بعض الكتابات قد أخذت على الأوربيون في الشرق تمجيدهم للحضارة الغربية، وإقصاء السكان المحليين. وقد عمل الانجليز على تجنب هذا القصور، وشرعوا في الاستعانة بخبراء في الأنثربولوجيا (علم الإنسان) على اعتبار فهمهم لثقافات تلك الشعوب. وعندما صار السير (جون مفي) حاكما عاما في سنة 1926، أعطي الإدارة الأهلية دفعة قوية. فقد جاء في تقريره السنوي عن استخدام الزكالات المحلية: "توجد فئتان لتحقيق الغرض المنشود وهما السلطة الأهلية من جانب – أي رؤساء القبائل والشيوخ، ومن الجانب الآخر الموظفين التنفيذيين السودانيين الذين اختيروا للخدمة العامة". ويعلق على هذا التقسيم: "إن الفئة الأولي هي أداة لتحقيق اللامركزية والثانية أداة البيروقراطية، ويبدو لي أنه من الحكمة أن نركز انتباهنا على الأولي". وأكد على أن "السلطات المحلية ستمثل الأساس الذي سيبني عليه

النظام الدائم من أفضل الخامات المتوافرة بالبلاد". (المصدر السابق، ص148). وكانت النتيجة هي إصدار قانون سلطات المشائخ لعام 1927. وفي العام التالي 1928 تم تعديل قانون سلطات المشائخ ليشمل المجالس القبلية والمجالس الإقليمية.

هذه هي المعركة التي انتهت بقيام مؤتمر الخريجين حول من يمثل الشعب السوداني؟ القبلية أم القومية. وهي أيضا معركة خفية بين حكومة السودان من جهة، وبين الجيل الجديد من جهة أخرى. كانت هذه البدايات الحقيقية للصراع المستمر حتى اليوم بين الحداثة والتغيير من جهة، والتقليدية والمحافظة من جهة أخرى. لذلك، نلاحظ أن التوق للديمقراطية لا يتوقف عند الديمقراطية الإجرائية أي التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات والبرلمان، والتعددية الحزبية. وهذا الاختزال في الفهم والمفهوم، هو أحد الأسباب المركزية في تعثر التجربة الديمقراطية في السودان. فقد حصرها الخريجون خاصة المجددين والتقدميين منهم، في التخلف والرجعية والتي تمثلها الطائفية والقبلية. وترسخ في أذهانهم أنها معركة فكرية بحتة، وهذا يفسر أيضا الأهمية التي أولوها للتعليم في تطور البلاد، مهما كانت نوعية التعليم. كما يفسر في الوقت ضعف الاهتمام بالتنمية الاقتصادية لدي هذه النخبة السياسية عندما تولت مقاليد الحكم في البلاد بعد الاستقلال. ومن تجليات الديمقراطية في الفترة التي سبقت قيام مؤتمر الخريجين، أنها موقف من الحداثة ومحاولة الخروج من أسر المجتمع التقليدي.

كان الخريجون يبحثون عن البذور التي يعتقدون أنها بدايات بعيدة تراكمت حتى انبتت ذلك الغرس الأكبر: مؤتمر الخريجين. ويكتب (كشة) تحت عنوان طموح: خطواتنا التقدمية: "إذا كان افتتاح دار الخريجين يوم 18 مايو 1918 هو الخطوة الأولى، فإن صدور جريدة حضارة السودان الأولى في 28 فبراير 1919 الخطوة الثانية أما الخطوة الثالثة فهي حفل التأبين الذي أقامه خريجو المدارس الثانوية بناديهم تأبينا للمرحوم محمد عمر البنا عصر الخميس 13 مارس 1919 (كشة، 60) أما (أحمد خير) فيرجع الأمر لـ"قوات التطور الاجتماعي السليم"، وساعدتها في النجاح عوامل مختلفة: "أولها الحركة الصناعية في خزان سنار والجزيرة، وثانيها ارتباط البلاد عن طريق السيارة، وعامل آخر ساهم به الفنانون السودانيون عن طريق الفونوغراف". (ص65) ويري أن أهم مظاهر التطور كانت انتصار

"السودانية" الوطنية على "القبلية" الاستعمارية. فقد كان تضامن الخريجين في حقيقة أمره، تجاوزا لأحياء الانتماء القبلي الذي حاول الاستعمار تشجيعه كبديل لشعور المتعلمين الوطني العابر للقبلية. وقد شهدت هذه الفترة اهتمام الإدارة البريطانية بالتعاون مع الزعامات القبلية. فقد ظهرت دعوات لتشجيع السلطات المحلية لإدارة شؤونهم بأنفسهم طالما ظلوا متعاونين مع الحكومة وما داموا حائزين على رضا أتباعهم. (ماكمايكل، ص146).

واجه المتعلمون عموما ما عدا قلة، تناقضا لم يدركوه جيدا في ذلك الوقت. فقد حاول الخريجون أن يستعينوا بالطائفية أو الزعامات الدينية في مواجهة القبلية. وقد يبدو هذا الأمر ممكنا على مستوي النظرية، باعتبار أن الطائفة الدينية عابرة للقبائل. ولكن في حقيقة الأمر، حدث تطابق بين وجود الطائفة وقبائل معينة. فقد كانت أغلب مناطق نفوذ طائفة الختمية بين قبائل شرق السودان، بينما احتكر الأنصار قبائل غرب السودان والنيل الأبيض. وعرفت البرلمانية السودانية ظاهرة "الدوائر المقفولة". وفي تحليل لنشؤ "المهدية الجديدة" يكتب (بخيت):

"ومنذ قهر حركة اللواء الأبيض، ألقت صفوة المتعلمين بزمامها واتجاهها صوب السيد عبد الرحمن ووضعت آمالها فيه لتحقيق الاستقلال. بل أكثر من ذلك، فقد مال السيد منذ 1924 إلى أن يُنظر إليه على أنه الأمل الذي يرتجي منه تحقيق شعار: السودان للسودانيين، والذي جمع ومزج التعاليم الصوفية للمهدية مع التطلعات الوطنية الجديدة، والذي استطاع أن يكوّن له مركزا مهيبا دون إتاحة الفرصة للحكومة لكي تجأر بالشكوى". (ص91).

ورغم أن (عبد الحليم محمد) كتب في مناسبة ذكري مئوية السيد عبد الرحمن، وقرّظه كثيرا، إلا أن دوره كمثقف مرموق في تلك الحقبة حتّم عليه أن يكشف حقيقة دور الطائفية:

"وأود أن أسجل للتاريخ أن الطائفية قد أحدثت أول شرخ في جسد وحدة الخريجين، ولقد اتسم التطور السياسي في هذا المضمار بأن انتقل الوزن الطائفي في أوساط المثقفين يأخذ مكانه المرموق في مسيرة الاتجاهات، ومن نافلة القول أن نؤكد أن السيد عبد الرحمن قد فرض بشخصيته هذه المكانة لما أبداه من مبادرات حميمة ومخلصة في خدمة المثقفين والاهتمام بقضاياهم. وهنا أخذ تطور حركة الخريجين يتجه زوايا مختلفة، وخمدت جذوة

الوحدة الفكرية التي نادي بها برنامج الخريجين من قبل". (2002:162).

عبّر (خضر حمد) عن تيار عريض من الخريجين أبدي ضيقه وتبرمه من النفوذ المتزايد للزعامات الطائفية، يقول:

"كنا مثلا سنين عديدة نحس بوجود هذه الزعامات في البلد وكنا نرضي بها ونقدرها مادامت تقوم على أساس معروف وتسلك سبيلا محددا واضحا هو للدين أقرب منه إلى أي شيء آخر وسكتنا على وجودها مع إيماننا بأنها لا تتصل بالدين إلا بأسباب واهية أساسها التبرك وهو كل ما في الدين من خضوع واستسلام". (ص57)

ويوصله تحفظه على الطائفية إلى موقف يقترب من الدعوة لفصل الدين عن السياسية، حين يكتب:

"وأما إذا كان هؤلاء المتطاحنون يجرون وراء زعامة سياسية فللسياسة نظمها ومبادئها وجهادها فليوضحوا للأمة برامجهم وطريق جهادهم لخيرها وسعادتها وحينذاك سنكون لهم الجنود المطيعون".

يضيف أن هذه بوادر شعور الخريجين بأنهم يجب أن يفعلوا شيئا وأن صمتهم سيمهد الطريق للطائفية والقبلية التي تستحوز عليها الحكومة الاستعمارية، "إنها تمثل الإرهاصات التي سبقت شعور الخريجين بالإهمال من جانب الحكومة ومحاولة أخذ الرأي والمشورة من غير أهل الرأي وهو المتعلمون. هذه هي الإرهاصات التي سبقت قيام المؤتمر". (ص58).

مؤتمر الخريجين: النشأة والموقف من الديمقراطية

تشير بعض الروايات إلى أن مستر يودال دعا بعض كبار الخريجين من شباب تلك الفترة إلى اجتماع في منزله في مطلع عام 1921. وقد فوجئوا بيودال يتحدث لهم لأول مرة حديثا سافرا في السياسة وأمام مجموعة كبيرة أي ليس فرديا. وكان الحديث حول مقال في جريدة (التايمز) عن السياسة الانجليزية في السودان وما يجب أن تتجه إليه؟ وكان يركز على أن يكون السودان للسودانيين، وأن السياسة الانجليزية في السودان يجب أن تهدف

لإحداث هذا الغرض. ويعلق بعض الحضور بأنه رغم أن الكلام لا يحمل في ظاهره اتجاها سيئا، إلا أنهم أدركوا أن هذا يعني وضع السودان تحت الوصاية الانجليزية حتى ينضج ويكون أهلا لحكم نفسه. ولكن هذا الموقف يدل على رغبة الانجليز في إيجاد طريق التطور التدريجي للسودان.

من الواضح أن البريطانيين بعد انتهاء الحرب قد لاحظوا أنه قد بدأ ينمو ويترعرع في البلاد وعي قومي نتيجة لإدراك بالشؤون العالمية بواسطة التعليم. ولكن رأي بعضهم ومن بينهم (ماكمايكل)، أن هذا الشعور القومي عند السودانيين من الصعب أن تفرق بينه وبين الرغبة في الحكم والوظائف. ويرى أن تعليم اللغة الانجليزية فتح أمام المتعلمين آفاقا واسعة ومنوعة من الآداب، لكنه يقرر أن تلك الآراء والأفكار لم تهضم، وعلى رغم الذكاء والتطلع لمعرفة الجديد فقد انعدمت ملكة النقد التي تشذب الأفكار وتحفظ التوازن وذلك لفقدان الدراسة التاريخية والأسس الثقافية التي تساعد على تقويم النزوع للتعميم وسوء الظن في نيات الذين يوجهون مصير البلاد.

يمكن القول بقدر من التجاوز أن السودان بدأ بعد الحرب العالمية الأولى يشهد تبرعم طبقة وسطي، أو إمكانية ميلاد "بورجوازية وطنية" فقد كتب (كشه) تحت عنوان: الآباء المستنيرون، "يجدر بنا قبل أن نخوض في الخطوات التقدمية التي قام بها الخريجون بعد افتتاح ناديهم بأم درمان في سنة 1918 أن نتحدث عن الآباء المستنيرين الذين كانوا نواة هذه النهضة المباركة." فقد ظهرت إلى الوجود النخبة الاقتصادية التي يقول عنها "ساهم الآباء المستنيرون قبل الخطوات التي قام بها الخريجون – رجال الصدارة من التجار" ويشير إلى ما مهد إليه "أولئك النفر النفيس من الرجال" ويصل إلى القول: ".. فان صلة الخريجين الحسنة بالطائفة المستنيرة من الأهالي والتجار وذو الأملاك ومن يطلق عليهم أولو الحيثيات، كانت عاملا فعّالا في كسبهم ما كسبوا وتوفيق ما فكروا فيه من أعمال. فالمال عصب الحياة، وقد واجهوا الحياة وهم في الجملة موظفو حكومة يستندون على مرتبات ضئيلة، وكانت ظروف السودان المادية لا تساعد على الكسب ولولا أولئك الآباء البررة لوقفت مشاريعنا عند الورق". (سوق الذكريات، ص63-64)

فقد واجه أولئك الآباء العهد الجديد ووضحوا لحكامهم المباشرين أنهم على استعداد

فكري لمجابهتهم في الأحوال العامة. فالتجار كانوا في كل حاضرة من مدن السودان هم المحتكون بالحكام بما تجره عليهم مصالحهم العملية ويقتضيه هذا الاحتكاك من معرفة واتصال. فكانوا هم رجال الصدارة قبل الخريجين وكانوا عون الخريجين بل سندهم في أمر حاولوه ولمعت في كل مدينة منهم أسماء بأعمالها العامة. وكانت الحكومة تختار منهم سر التجار وتؤلف اللجان ولهم في المدينة المقام الممتاز. ويري (كشة) أن هذا هو الأساس الذي قامت عليه نهضة الخريجين. ويؤكد (بخيت) نفس الفكرة بأن هذه اللحظة كانت بدايات تحالف النخبة الاقتصادية مع فئة الخريجين النامية، ويربطها بميلهم للتعامل مع السيد عبد الرحمن. (ص124).

يؤرخ الكثيرون باتفاقية أو معاهدة 1936 باعتبارها نقطة تحول في التطور السياسي السوداني، فقد اعترفت المادة (11) صراحة بالإدارة المشتركة بين مصر وبريطانيا، على أن يواصل الحاكم العام في السودان بالإنابة عنهما في مباشرة السلطات المخولة له بمقتضي اتفاقيتي 1899، وأن الاشتراك في الإدارة لا يمس السيادة على السودان. وقد أطلق عليها (النحاس باشا) اسم: "معاهدة الشرف والاستقلال". (تمام، 1999:33). وفي هذه المعاهدة إقرار قانوني –على الأقل نظريا– بمشاركة مصرية، ورأى فيه البعض إمكانية لعودة الدور المصري في السودان. ومن الملاحظ وجود تنازلات فرضتها الظروف الدولية والإقليمية مثل صعود النازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا. ولم يكن الخطر متوهما، فقد احتل (موسوليني) الحبشة في مايو 1936 ثم أعلن قيام أفريقيا الشرقية الإيطالية في أول يوليو1936. وفي هذا خطر ماثل على حدود السودان الشرقية وعلي مياه النيل.

أثارت المعاهدة غضب وسخط السودانيين الذين رأوا فيها تجاهلا واضحا لطموحاتهم الوطنية. فقد بتّ المصريون والبريطانيون بطريقة ثنائية في مصير السودان، وجاءت تأكيدا لاتفاقيتيّ 1899. ولم تضف غير فقرة غامضة تقول: "أن هدف الطرفين المتعاقدين في إدارة السودان هو رفاهية السودانيين". ولكن المعاهدة أطلقت تنافسا حادا بين دولتيّ الحكم الثنائي، حاول الوطنيون تصعيده واستغلاله لصالح القضية القومية، خاصة في مجال التعليم وزيادة المشاركة. ومع ظروف الحرب وحاجة بريطانيا لمساندة المستعمرات، شرعت الإدارة في استمالة السودانيين. وقد شجعت تلك الأجواء التطرق لموضوعات كاد أن يصيبها الإهمال

بعد هزيمة 1924. وفتح الخريجون النقاش حول حقهم في وجود هيئة وطنية تجمع صفوفهم وتتحدث باسم السودانيين. وكان ذلك قبل فترة قصيرة من التوقيع على المعاهدة. فقد كتب (خضر حمد) بتوقيع كلمة عن: يوم الخريجين، في جريدة (السودان) بتاريخ 1935/7/14 جاء فيه:

"ومما يؤسف له أننا في كل عام نجتمع لنعيد ذكري الماضي الجميل ونبكي عهد الطفولة الذاهب الذي قطعناه في (ارتشاف البان العلوم والعرفان) وسرحنا فيه على الميادين السندسية (...) لم نفكر قط في أن نجعل من هذا اليوم مؤتمرا نبحث فيه أمورنا الهامة التي تتعلق بماضي البلاد وحاضرها ومستقبلها ونعرض أعمالنا في بحر العام المنصرم الصالح منه والطالح حتى يكون لاجتماعنا معنى ولعيدنا أثر في حياتنا العامة". (ص84)

يعاتب زملاءه على هذا التقصير، لأنه لو لم تفكر طبقة الخريجين في الأمور العامة، وتخصص لها يوما كل عام مثل يوم الخريجين، فلا يظن أن أحدا غيرهم يستطيع أن بفكر ويعمل. ثم يقرعهم بالقول أنه من المشين لهذه الأمة المسكينة أن يكون عيد الطبقة المتعلمة خلوا من الحديث في شؤونها والاهتمام بما يرفع رأسها. ويختم بالقول: "ربما يقول قائل أن الخطباء بدأوا في الأيام الأخيرة يذكرون بعض المطالب ويصرحون ببعض الأماني. ولكني أقول أن هذه المطالب التي تذكر لا تتعدي كونها صيحة بين جدران أربع لا تتخطي آذان قائليها إلى سواهم لأنها حديث إلى غير سميع ورجاء ممن ليس في يده عقد ولا حل وهذا ما يجعل الصمت خيرا من أنة مكبوتة".

التقط (أحمد خير) الفكرة بذكائه الثاقب، وكتب خطابا مفتوحا إلى "طبجي" يقول فيه بعدم جدوى كتابة المقالات لأن وقت العمل قد أزف. ويقترح: "تمركز التفكير في صعيد واحد لوضع برنامج عملي شامل وتكليف كل فرد بتنفيذ ما يتناسب مع مداركه واستعداده. لا يتطلب منّا ذلك غير السير بالنادي خطوة أخرى تجعل من داره الحالية وهي مجمع أدب وسمر ولهو، كعبة للنهضة المرومة."

دعم (أحمد خير) هذا المقال بمحاضرة ألقاها في نادي الموظفين في مدني، عنوانها: "واجبنا السياسي بعد المعاهدة". وقد أرسل منها نسخا لرفاقه في لجنة نادي الخريجين بأم درمان، ولأصدقائه الابروفيين. وقد وجدت قبولا واهتماما "وبعد عدة اجتماعات ومدارسات

خاصة أقحم المشروع على نادي الخريجين بأم درمان فبرزت الفكرة بوضعها القائم" (ص94) أي ميلاد مؤتمر الخريجين في عام 1938.

يقدم (مدثر عبد الرحيم) مقدمات أخري مختلفة لظروف النشأة والتكوين. فهو يري أنه رغم "التحسينات" التي قامت بها الإدارة نتيجة تنافس المعاهدة، فإن الوطنيين أرادوا الاستفادة من الظروف إلى أقصى حد ممكن. فقد أيقنوا أن حلهم وخلاصهم في أيديهم، وأنهم في حاجة إلى تنظيم صفوفهم لتحقيق غاياتهم. لذلك، قدم عدد من الاقتراحات خلال عام 1937 تهدف كلها إلى إنشاء "هيئة وطنية تعمل بصفة ناطق باسم حركة السودان للسودانيين". (ص110). ومن أهم تلك المقترحات ما جاء في مقال بجريدة (الفجر) انتقد كاتبه أوضاع السودانيين نتيجة المعاهدة، والتي لا يمكن تحسينها ما لم تحقق حاجات السودانيين ومطالبهم. وهذه هي مهمة الطبقة المستنيرة، والتي ناشدها بالانضمام إلى نادي المدارس السودانية (نادي الخريجين في أم درمان). ويدعو المقال في النهاية إلى عقد مؤتمر للخريجين وتأليف جبهة موحدة لوضع منهاج تقدمي وتنفيذه: "وهكذا فإن الحراس الطبيعيين لمصالح السودانيين سيؤلفون هيئة متحدة ذات صلاحية، وستكون حلقة الاتصال بين الحكومة والشعب". (ص111). ويري في هذا محاولة من جماعة (الفجر) تكوين كتلة تعارض السيد عبد الرحمن بهيئة مستقلة من الخريجين بصفتهم زعماء وممثلين للشعب السوداني. وقدم (شريف يوسف الهندي) حلا وسطا هو تشكيل مجلس من عشرة أشخاص من بينهم السيدين: الميرغني والمهدي، والمفتي، وشيخ العلماء وستة أعضاء ينتخبهم الخريجون "للتعاون مع الحكومة البريطانية على العمل لخير البلد في الداخل والخارج، وخصوصا مع مصر التي ننتظر منها المساعدة". (نفس المصدر السابق). ولكن كان للعديد من الخريجين تصور آخر للهيئة المطلوبة للتعبير عن طموحات السودانيين.

يري (أحمد خير) أن: "ميلاد فكرة مؤتمر الخريجين في رأس أو رؤوس، وربط ذلك الميلاد بزمن معين، وحصر الأسباب والدوافع التي عملت على إخراجها؛ أمر تصل درجته من العسر إلى عداد المستحيلات" (ص90). لأن المؤتمر – في نظره – دافعه الرغبة في الحرية التي تكاد أن تكون فطرة لدي كل البشر، وإحدى ملكات الخير الأصيلة في جميع الآدميين. كما أن الدعوة جاءت في حقبة تميزت بالثورات والفورات الشعبية اتخذت أشكالا

مختلفة. ويقول أنه قد سبقت قيام المؤتمر نشاطات أسهم فيها المفكرون والكتاب والشعراء بقصد بلورة الفكرة. وفي 2 فبراير 1938 استحال السر الذي كان ينميه الخريجون في جوانحهم "إلي الإجهار والعلن"، كما عبّر عن ذلك (علي نور) شاعر المؤتمر. وقد استوحي الاسم من "المؤتمر الهندي" فقد اجتذبهم النضال السلمي أو المدني الذي قاده غاندي ونهرو. فقد كان هذا التيار يرى اتباع سنن المؤتمر الهندي، فيبدأ الكيان الجديد "في أسلوب نقابة للموظفين تعني بمصالحهم وشؤونهم. ومن ثم يدلف، بعد أن يشتد ساعده ويقوي زنده، إلى ميدان النضال الوطني". ووجد تيار يري "أن يقفز فورا إلى مكانة الوفد المصري في أوليات أيامه ويكون: مؤتمر السودان". أما الفريق الثالث فقد رأي موقفا وسطا، فالعبرة بقيام هيئة تضم الخريجين أما المستقبل فهو من شأن الأجيال القادمة (ص95).

اختار الخريجون المنحي السلمي في الكفاح مما طمأن الإدارة البريطانية والتي لم يبارح خيالها شبح المهدية. ولذلك لم تصطدم مباشرة مع الهيئة الشعبية الجديدة، وأعطتها فرصة لمعرفة نواياها. خاصة وقد تقلد كبار الخريجين وفي نفس الوقت كبار الموظفين قيادة اللجنة الأولى المنتخبة بالاقتراع السري. ويقول (أحمد خير) أن ذلك قد يرجع للتقاليد السودانية التي تقدم كبار السن في هذه الأحوال. ولكن هذه الوضعية لم تستمر طويلا لأن كبار الخريجين غدوا عقبة في سبيل التطور. إذ يبدو أن السن والشيخوخة قللا من قدراتهم: "فانقطع أكثرهم عن متابعة القراءة والاطلاع، وأصيبوا بالترهل العقلي وضعف الأعصاب، مما جعلهم ينأون عن المجتمعات التي تعرضهم للجدل والنقاش مع من هم دونهم في السن والجاه أو من يخالفونهم في الرأي والعقيدة." (ص99). وهذا شكل لمناورات الخريجين ووسطية الحلول، وهي سمة ميزت سلوكهم حتى اليوم وصارت صفة يعرّف بها "السياسي".

كان الفكر الديمقراطي لدي الخريجين عاما وليس عميقا، إذ لم تظهر لهم كتابات أو مساهمات محددة تهتم بالفكرة وتاريخها، وتحليل تجاربها. هذا فقد ورد ذكر الديمقراطية مباشرة في أدبيات الخريجين، عند قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939. إذ أعلن مؤتمر الخريجين تأييده الصريح لقضية الديمقراطية ممثلة في بريطانيا والحلفاء ضد دول المحور الفاشية.

وسمح للمؤتمر بإذاعة بيانات عن الحرب باسمه من محطة أم درمان في عام 1940.

وهذا اعتراف واضح بالمؤتمر كوجود في ظرف محدد. ولكن المؤتمر ظل حذرا ولم يذهب بعيدا لدرجة قيادة حملة لتجنيد السودانيين في قوة دفاع السودان. رغم أن الكثيرين بصورة فردية شاركوا في الحرب إلى جانب بريطانيا. (أحمد خير، ص102 ومدثر عبد الرحيم، ص112).

عند إعلان ميثاق الأطلنطي الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا، ونستون تشرشل، في 14 أغسطس 1941، والذي أكد على عدد من المبادئ من أهمها: حق تقرير المصير لكل الشعوب، وحكم نفسها دون تغيير للحدود الوطنية القائمة. وقد أعلنا التزامهما باحترام حق الدول في اختيار نظام الحكم الذي يلائمها، وبتأييد حق الحكم الذاتي لكل الشعوب التي حرمت من هذا الحق لأي سبب من الأسباب. وفي هذه الأجواء مع شعور المؤتمر بنجاحه وزيادة شعبيته، بالإضافة لقرار الحكومة السودانية إرسال قوات إلى ليبيا (عبد الرحيم، ص113)؛ قرر مؤتمر الخريجين رفع مذكرة إلى الحاكم العام في 3 إبريل 1942. وقد جاء في الديباجة:

"إن التطور العالمي وأحداث الحرب الحالية قد بعثت في الشعوب ميلا قويا لتحقيق العدل الإنساني وحرية الشعوب كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين."

وترى المذكرة أن السودان كشعب من الشعوب التي تعاونت مع الإمبراطورية البريطانية في الحرب، قد أدرك حقوقه كشعب"ينشد الحياة بعد ما يقرب من نصف قرن فى أحضان حكم منظم". وقصدوا بهذه العبارة حدوث تغيير يجعلهم مؤهلين لحكم أنفسهم ذاتيا، وأكملوا الفكرة كمدخل لتأكيد حق المؤتمر في القيام بهذه المهمة. تقول المذكرة: "ومؤتمر الخريجين الذي يمثل الرأي العام المستنير وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي يشعر بعظم مسؤوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعا".

جاءت المذكرة في اثني عشر بندا، ومن أهم ما فيها وما له صلة بالحريات والديمقراطية مستقبلا، ما يلي:

1- إصدار تصريح مشترك في اقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية، حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة، وإحاطة ذلك الحق

بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة، كما تكفل حق السودانيين في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني.

2- تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

3- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

وقف السكرتير الإداري ضد مبدأ توسيع دور الخريجين، وشهدت الفترة التالية، تبادل ومجادلات حول حق الخريجين ودورهم السياسي. ولكن المهم في الأمر كما يقول (أحمد خير): "هو خلق قضية سودانية واضحة المعالم والحدود، وتوجيه القائمين على قيادة الرأي العام توجيها سديدا". وكانت خطوة ضرورية لكي يسترد المؤتمر ثقة الجماهير التي بدأت الانفضاض من حوله، وان يخرج القيادة من "الركود العملي والعقم العقلي". (ص121).

يمكن القول أنه رغم ضمور المساهمة الفكرية للخريجين في قضية الديمقراطية من خلال الكتابة، والتأليف، والحوارات؛ إلا أن العمل والنشاط الفعلي في المؤتمر مثّل تمرينا وتدريبا على الديمقراطية. وكانت نتيجة هذا المسار غلبة البراقماتية أو العملية – النفعية على طبيعة "الديمقراطية السودانية" فقد غابت مع الممارسة الواقعية العارية، الرغبة في البحث عن فلسفة الديمقراطية، وعن كونها ثقافة، وطريقة حياة، ورؤية للكون. وظلت الديمقراطية منذ ذلك الوقت، مجرد أداة يمكن الاتفاق حولها في الاختيار سواءا للجنة نادي أو برلمان أو حكومة. فقد جاء دستور "مؤتمر الخريجين العام" مسبوكا في صياغة قانونية محكمة، واضحة فيها لمسات الحقوقيين. وقد وضعت اللائحة الداخلية في الباب الأول الخاص بالعضوية تعريفا للخريجين. وفي الباب الثاني نجد تمرينا ديمقراطيا تحت المادة (11): طريقة الانتخاب (أ) تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري بأن يكتب كل ناخب ما لا يزيد عن خمسة عشر مشتركا. وتشكل لجنتان للفرز والمراجعة، وهناك سبعة أيام للطعون من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب. وقد أدخلوا في أساليب عملهم تقليدا حسب المادة (16) (هاء) في الباب الرابع، تقول: "تعيين لجان اختصاص مستديمة أو مؤقتة لدرس المشروعات وللقيام بأي عمل تراه اللجنة التنفيذية". وهو شكل قريب من اللجان البرلمانية.

هذا التمرين الديمقراطي المليء بالوعود والإمكانات، تم حرفه في مسارب أضاعت كل الايجابيات وطموحات التقدم والحرية. فقد تحولت فترة الانتخابات إلى موسم تنافس طائفي،

وميدان لنزاعات الأفندية الشخصية. وهذه هي الظاهرة التي يطلق عليها خريجو تلك الفترة صفة "التحزب" – حتى قبل قيام الأحزاب – بمعني سلبي هو التشتت والفرقة. ويقدم أحد الآباء المؤسسين للمؤتمر ما يشبه النقد الذاتي لهذا التحول. يقول (إبراهيم أحمد) أن المؤتمر في البداية كسب إجماع الناس والتفافهم حوله، لذلك نجح في القيام بمهمة التنوير، وإعداد الرأي العام للعمل السياسي وبناء الشعور الوطني وإذكاء الحماس. ويضيف متحسرا: "وهكذا كان المؤتمر في مكان القيادة بالنسبة للمواطنين جميعا – كان ذلك عندما كنا نعمل كتلة واحدة ولكن أخطأنا حينما اختلفنا نحن الخريجين فافقدنا المؤتمر دوره القيادي بل ربما ساعدت تلك الخلافات في تعميق الخلاف التقليدي الذي يعاني منه السودانيون". أما الخطأ الآخر في نظره، فهو استمرار المؤتمر في العمل السياسي بعد قيام الأحزاب، وكان الأفضل توجيه برامجه المعلنة والاستمرار في التوسع في يوم التعليم، والقيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعداد السودانيين لتولي شؤون بلادهم: "وهكذا ساعدت أخطاؤنا على أن تمتص السياسة الحزبية مؤتمر الخريجين وتتقوي به إلى أن مات، وانتهي بموته يوم التعليم وانطفأت تلك الشعلة التي حملها الخريجون والتي كانت تنير الطريق لهم ولمواطنيهم". (عثمان حسن أحمد، ص94 خطاب الذكري الثلاثين للمؤتمر).

ويتمني أن يعمل الجيل الجديد على رفع المشعل مجددا "وليبتعدوا به عن السياسة والأحزاب وليضربوا لغيرهم المثل المجدي بأن يعملوا لا لأنفسهم بل لمواطنيهم". ولكن من شبه المستحيل أن يعيد التاريخ نفسه.